

بلديات

منذ نحو ثمانية أشهر، تسلمت النيابة العامة المالية في بيروت ملفات تشبه بحصول عمليات تزوير واختلاس في بلدية الحدث. تقدّر بعض المصادر قيمة الاختلاسات بنحو 10% من الموازنة السنوية للبلدية. حالياً يجري التدقيق في حسابات البلدية منذ تسلم المجلس البلدي مهامه، ويخضع رئيس البلدية وعدد من الموظفين للتحقيقات. إلا ان رئيس البلدية ردّ أنه «لا يخضع للمساءلة... القضية منتهية»

«فساد» بلدية الحدث بيد القضاء



هناك ستة ملفات متعلقة بالهدر والتزوير والاختلاس تقدّر الاختلاسات فيها بنحو 600 مليون ليرة (مروان بو حيدر)

هديك فرفور

في 2014/7/7، تقدّم عضو مجلس بلدية الحدث روجيه لمع بشكوى لدى النيابة العامة المالية التمييزية في بيروت، ضدّ رئيس البلدية جورج عون بتهمة اختلاس أموال عامة وتزوير. لم يُكشف عن طبيعة الملفات المقدّمة ضدّ عون. يقول لمع إنها «في عهدة القضاء ولا يمكن البحث في تفاصيلها»، إلا ان مصادر مطلعة اوضحت أن هناك ستة ملفات تنطوي على الهدر والسرقة والتزوير تم تقديمها الى النيابة العامة، التي كلّفت بدورها خبيراً مالياً كي يقوم بالتدقيق في سجلات وحسابات البلدية منذ تسلم المجلس البلدي الحالي مهامه. تشير المصادر الى ان الخبير المالي المكلف داني شبلي طلب الاستماع الى عدد كبير من الموظفين والشهود «الذين هم على علاقة بالأعمال المنسوبة الى عون» (وردت أسماؤهم في الوثائق المرفقة بالدعوى)، لافتة الى أن شبلي أنهى دراسة ملفين وهو بصدد توسيع نطاق التدقيق في بقية الملفات «التي ستستغرق وقتاً». وتضيف المصادر أن عون خضع للتحقيق مرات عدة من قبل شبلي. وقالت المصادر ان قيمة الاختلاس تقدّر بحوالي 600 مليون ليرة، اي ما يقارب 10% من قيمة الموازنة السنوية للبلدية. ينفي عون في حديثه الى «الأخبار» مسألة خضوعه للتحقيق قائلاً: «أنا رئيس بلدية ولا أخضع للمساءلة»، ويضيف: «لن تستغرق هذه القضية أكثر من 10 أيام وبانت شبهة منتهية، ذلك اننا سلمنا اجوبتنا على الملفات كافة ونحن على ثقة بنزاهتنا». يردّ عون مسألة الشكوى الى «أبعاد سياسية»، معلماً أن لمع وعون جاءا معاً الى المجلس البلدي على لائحة تكتل التغيير والإصلاح وكلاهما «محسوبان على الجنرال». يؤكد لمع لـ«الأخبار» أن الدافع الأوحّد لإقدامه على هذه الشكوى هو «ممارسة دوره كعضو مجلس بلدي منتخب ليراقب السلطة التنفيذية بعيداً عن اية أهداف شخصية أو سياسية». مصادر في بلدية الحدث، ردّت الخلاف الحاصل بين لمع وعون

الى جلسة 6 حزيران 2011، عندما عرض عون البند الثاني من جدول الأعمال المتعلق بتحويل العقارين رقم 3760 و499 من التصنيف الصناعي الى التصنيف السكني، مقابل هبة مقدرة بـ200 الف دولار. حينها، عارض هذا الاقتراح كل من لمع والعضو البلدي صلاح اسمر وسجلا اعتراضهما بكتاب خطي استندا فيه الى حجج عدة، أبرزها العودة الى قرار رفض اللجنة المكلفة في المجلس البلدي عام 2001 لطلب مماثل (تحويل تصنيف عقار صناعي الى سكني) «لأن البلدة تفتقر لمساحات صناعية (...) ولأن استراتيجية المجلس البلدي هي باستحداث تصنيف بحسب المناطق كمساحات صناعية بناء على دراسة المخطط التوجيهي العام». اللافت ان نص الاعتراض يشير الى ان «الهبّة» المعروضة على المجلس البلدي لا تبلغ مئتي الف دولار إنما مليوني دولار، تم عرضها من قبل الوسيط بين شركة تكنولوجيا لبنان، مالكة العقار 3760، والبلدية، اي ان العرض البالغ قيمته مليوني دولار هو للعقار 3760 فقط. يقدر سعر المتر في الارض الصناعية في المنطقة بـ600\$ في حين يقدر سعر المتر السكني بـ3000\$. تبلغ مساحة العقارين حوالي الـ16 الف متر، ما يعني أن تحويل التصنيف من صناعي الى سكني يدر ارباحاً لمالكها بحوالي 35 مليون دولار. تجدر الإشارة الى ان موافقة مجلس الوزراء وترخيصه لشركة تكنولوجيا لبنان بتملك العقار 3760 (1980/3/26) اشترطت «أن تخصص الشركة هذا العقار للغاية التي أعد لها والتي من أجل تحقيقها منحت الترخيص وأن تنجز مشروعها خلال مهلة خمس سنوات من تاريخ التسجيل في السجل العقاري تحت طائلة تطبيق الإجراءات المنصوص عنها في مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم 11614 تاريخ 1969/1/4. وحمل الأخير اسم «تحديد منطقة صناعية للمؤسسات المصنفة من الفئة الثانية في الحدث»، وورد في المادة الأولى: «يسمح بإنشاء مؤسسات

مصنفة من الفئة الثانية في المنطقة المحددة من الأرقام (1) الى (10)»، (العقاران 3760 و499 كانا من ضمن العقارات العشرة). من يملك شركة تكنولوجيا لبنان؟ قبل آب 2011، كانت ملكية الشركة تنوزع على كل من مارك جورج دو شاداروفيان (شقيق المسؤول عن العلاقات الخارجية في التيار الوطني الحر) بنسبة 1% وربيع عقيقي بنسبة 1% وكارلا جرمانوس بنسبة 1%، اما الـ97% المتبقية فكانت تملكها شركة «أوفيرسيس هولدينج كور» التي يملك 13% منها دو شاداروفيان. في 2011/8/2، بيعت شركة تكنولوجيا لبنان الى حبيب

كسرواني، الذي بات مالك العقار 3760. تفيد المعلومات أن كسرواني هو شريك رئيس البلدية عون، كذلك هو شريك ما سمي بـ«الحلقة السياسية» بينهما. بخلاف قانون البلديات، لم ينشر قرار المجلس البلدي المتخذ في جلسة الإثنين 6 حزيران 2011 المتعلق بتحويل العقارين من التصنيف الصناعي الى التصنيف السكني. في سجلات قلم البلدية، يظهر ان لمع سجل طلباً رقمه 2592 بتاريخ 2011/6/29، موجّهاً الى رئيس البلدية، للاطلاع على نسخة عن قرار المجلس البلدي المتخذ خلال

النافذة في المنطقة» والمقصود بها النائبان حكمت ديب وآلان عون. من هنا، تلفت بعض المصادر الى أن رفض لمع هذا البند، الذي يقف عائقاً امام مصلحة عون ومن يدعمه، هو السبب الرئيس لـ«الانشقاق السياسي» بينهما. قرار المجلس البلدي المتخذ في جلسة الإثنين 6 حزيران 2011 المتعلق بتحويل العقارين من التصنيف الصناعي الى التصنيف السكني. في سجلات قلم البلدية، يظهر ان لمع سجل طلباً رقمه 2592 بتاريخ 2011/6/29، موجّهاً الى رئيس البلدية، للاطلاع على نسخة عن قرار المجلس البلدي المتخذ خلال

عون: أنا رئيس بلدية ولا أخضع للمساءلة والقضية باتت منتهية

متابعة

أزمة الرواتب تحوم فوق مستشفى بيروت الجامعي

موظفو مستشفى بيروت الجامعي قلقون بعدما أشيع أن رواتبهم للشهر الجاري لن تأتي قريباً. أزمة الرواتب خيمت مجدداً فوق رؤوسهم. قلقهم ناجم عن تزامن حدثين يعنيهما مباشرة: الأول يتعلق بقرار وزير الصحة وائل أبو فاعور، القاضي بإلغاء الزيادات والترقيات الصادرة عن الرئيس السابق لمجلس إدارة المستشفى فيصل شاتيل. والثاني يتعلق بما تناهى إلى مسامعهم بالتواتر عن عدم وجود مخصصات مالية ستحوّل إلى المستشفى قريباً. في هذا الإطار اجتمعت لجنة موظفي مستشفى بيروت الجامعي

أمس مع مستشار وزير الصحة العامة ياسر ذبيان. اللجنة عثرت عن هواجس الموظفين وقلقهم من العودة إلى تكرار أزمة تأخر سداد الرواتب التي حصلت خلال السنوات الماضية، ولا سيما أن قرار أبو فاعور القاضي بإلغاء قرارات شاتيل قد يفهم منه تمهيداً لحصول أزمة رواتب. ذبيان أوضح أن قرارات شاتيل ألغيت لأنها لا تستند إلى أي معيار، وأن الإلغاء لا يتضمن القرارات التي أقرها مجلس إدارة المستشفى بخصوص مطالب الموظفين، التي اعتصموا لأجلها مؤخراً (الشهر الماضي)، لا بل «إن وزارة الصحة

ستحوّل هذه المقررات الى سلطة الوصاية الثانية المتمثلة في وزارة المالية»، كما نقل أمين سر اللجنة سامر نزال عن ذبيان. وعد ذبيان لم يكن كافياً لطمأنة الموظفين بعدما عانوا على مرّ السنوات المنصرمة من أزمة متواصلة في العجز المالي والتأخر في سداد الرواتب. في رأيهم إن إقرار مطالبهم لا يضمن لهم «أن رواتبهم ستكون في جيبيهم آخر الشهر. لا شيء مؤكداً»، يقول نزال. وفي اتصال مع «الأخبار»، ربط ذبيان بين الخطة الإنقاذية والمدير الجديد للمستشفى؛ «المدير هو

عما إذا كانت المشكلة الحقيقية محصورة بالمدير الجديد: «ماذا عن المستشارين الذين رافقوا المديرين الذين تعاقبوا على مرّ السنوات؟ وماذا عن إدارة المشتريات والدائرة المالية والإدارية؟». تقول المصادر إن في هذه الدوائر تُجرى أكبر الصفقات بشكل عشوائي وعلى قواعد المحسوبيات والمحاصصات، لافتة الى أن المطلوب «خطة لإصلاحية تفعل الرقابة والتفتيش وتمنع المحاصصات السياسية وغيرها من إدارة الفساد». في المقابل، يؤكد ذبيان أن هناك إرادة جديّة في الوزارة للنهوض بالمستشفى، وأن الوزارة تتواصل

وقف التدخّل السياسي بقصّ العجز ويزيل عن الموظفين هاجس

رأس الهرم، فور تعيين مدير جديد سنباشر في الخطة الإنقاذية». لذا تسأل مصادر مطلعة على الملف